# وزير المالية الانقلابي: «العلاوة مش عندي» ومصدر: الموازنة الجديدة لا تتضمنها

الخميس 1 مايو 2014 12:05 م

نافذة مصر
رفض هاني قدرى دميان، وزير المالية الانقلابي ، الكشف عن مصير العلاوة الاجتماعية الجديدة التي يتم صرفها سنوياً للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، والتي اعتمدها فخامة الرئيس مرسي العام الماضي بزيادة ضعف المتعارف عليه ,
وقال فى تصريح خاص مقتضب: «العلاوة مش عندي»، فيما قال مسئول بارز بالوزارة «إن الموازنة الجديدة لا تراعى العلاوة». وأضاف المسئول- فضل عدم ذكر اسمه- أن مصير العلاوة يتضح بعد أول يوليو وتصدر بقرار بقانون جمهورى، متوقعاً أن يقر الرئيس المقبل علاوة اجتماعية، وتدبر وزارة المالية الاعتمادات اللازمة من احتياطيات الموازنة، كما توقع اعتماد الموازنة الجديدة من الرئيس المؤقت خلال هذا الشهر باعتباره صاحب السلطة التشريعية فى ظل عدم وجود برلمان

من جانبه، قال وزير المالية الانقلابي إنه ستتم دراسة إعادة النظر فى تطبيقات الحد الأقصى للأجور بواقع ٣٥ ضعف الحد الأدنى، بشرط التفريق بين طبيعة الوظائف المختلفة، مؤكداً ربط الحد الأدنى للإنتاجية بالحد الأدنى للأجور ضمن خطة إعادة هيكلة الأجور

وأكد وزير المالية إنه يؤيد وضع حد أقصى للأجور وسقف معقول، وقال: «الاستثناءات قليلة جداً فى تطبيقات الحد الأقصى». وتابع: «الاعتمادات المالية للأجور فى الموازنة المقبلة تبلغ نحو ٢٠٨ مليارات جنيه، وتتزايد نتيجة المطالب الفئوية».

من ناحية أخرى، اشتعلت الإضرابات الفئوية والاحتجاجات فى المحافظات بالتزامن مع عيد العمال, حيث أصيب ميناء السخنة بالشلل التام بعد استمرار إضراب عمال الخدمات لليوم الخامس، وفى الغربية قطع المئات من عمال شركة الوبريات بسمنود شريط السكك الحديدية الواصل بين طنطا والمنصورة, أمس احتجاجا على عدم صرف أجورهم المتغيرة منذ ٩ أشهر ومماطلة المسئولين وعدم تنفيذ وعودهم بصرف حقوق العمال